العرب
الجمعة 2021/10/08
السنة 44 العدد 12203

الاستراتيجية الأمنية للمغرب في مواجهة الإرهاب والتطرف تحقق نجاحات جديدة

السلطات الأمنية تفكك خلية إرهابية تابعة لتنظيم داعش

بلغت المملكة المغربية أشواطا متقدمة في تفعيل استراتيجيتها الأمنية في مواجهة المجموعات المتطرفة والخلايا الإرهابية المهددة لأمن واستقرار البلاد، وسط إشادة الخبراء والمراقبين بالتنسيق الدائم والمستمر بين مختلف الأجهزة الأمنية والعمل الاستباقي في التصدي للتطرف العنيف والجريمة الإرهابية.

محمد ماموني العلوي

جهود أمنية متواصلة

طنجة (المغرب) - نجحت السلطات الأمنية المغربية الأربعاء في تفكيك خلية إرهابية تابعة لتنظيم داعش، بمدينة طنجة شمال البلاد، كانت تستعد لتنفيذ مخطط إرهابي خطير ضد مؤسسات وشخصيات الدولة، في خطوة تعكس حسب المراقبين نجاعة الجهود الأمنية المتواصلة من أجل مكافحة الإرهاب والتهديدات المحدقة بأمن المملكة وسلامة المواطنين.

وتمكّن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من تفكيك خلية إرهابية تتكون من خمسة عناصر تتراوح أعمارهم ما بين 22 و28 سنة، يحملون مشروعا إرهابيا له امتدادات عابرة للحدود الوطنية.

وحسب بلاغ للمكتب المركزي، يأتي تفكيك هذه الخلية الإرهابية وإجهاض مشاريعها المتطرفة في سياق الجهود الأمنية المتواصلة التي تبذلها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية، وتحييد مخاطر التهديدات التي تحدق بأمن المملكة المغربية وسلامة المواطنات والمواطنين.

محمد أكضيض

الأجهزة الأمنية متيقظة تماما في رصد أي تحرك مشبوه

وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن الخلية الإرهابية المفككة والتي أعلنت ولاءها لتنظيم داعش الإرهابي، كانت تسعى لاستغلال فرصة الدخول السياسي حيث سيفتتح العاهل المغربي الملك محمد السادس البرلمان الجمعة بعد انتخابات مجلس النواب والمستشارين الأخيرة، للقيام بعملياتها الإرهابية.

وأكد محمد أكضيض عميد الأمن السابق والخبير في القضايا الأمنية، أن العملية التي تم التخطيط لها كانت ستكون خطيرة على أمن المغرب نظرا لطبيعة المحجوزات التي كانت تتوفر عليها الخلية الإرهابية، موضحا "أن تخطيط هذه العناصر يحيلنا إلى وجود ذئاب منفردة كانت تستعد لتفجيرات انتحارية".

وأضاف الخبير الأمني في تصريح لـ"العرب" أن "الأجهزة الأمنية متيقظة تماما في رصد أي تحرك مشبوه لعناصر تحمل فكرا متطرفا، إضافة إلى توفرها على معلومات ومعطيات دقيقة حول الحركة على الحدود المغربية وعبر كل المنافذ البحرية والبرية لتقويض أي عملية تسريب أسلحة نارية، ما جعل تلك الخلية الإرهابية تعتمد وسائل تقليدية من أجل الاستعداد لهذه العملية".

وكشفت إجراءات التفتيش عن وجود قارورة وقنينات من أحجام مختلفة تضم حمض النيتريك وسوائل كيمياوية مشكوكا فيها، وكميات من المسامير والأسلاك الكهربائية وست قنينات غاز من الحجم الصغير، يشتبه في تسخيرها لأغراض إعداد متفجرات تقليدية الصنع، فضلا عن حجز "علم" كبير يحمل شعار تنظيم داعش، وملابس شبه عسكرية وأسلحة بيضاء.

وأفاد خالد الشرقاوي السموني مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية أن "المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني مؤهل للقيام بهذا الدور، نظرا للتجربة التي يتمتع بها، سواء تعلق الأمر بمكافحة التطرف أو الإرهاب أو محاربة الجريمة المنظمة أو العابرة للحدود، أو من حيث مهنية واحترافية العاملين في صفوفه، علاوة على عملياته الاستباقية لإفشال العديد من المخططات الإرهابية".

وعلى الرغم من أن الفكر المتطرف يشكل تحديا أمنيا لجميع الدول، وخاصة المغرب، المتواجد في بوابة منطقة الساحل، إلا أن يقظة أجهزة الأمن المغربية ونجاعة الاستخبارات تجهضان في كل مرة المخططات الإرهابية التي تستهدف استقرار المملكة.

وأكد الشرقاوي في تصريح لـ"العرب" أن "الخطر الإرهابي يشكل تهديدا حقيقيا على مصالح الوطن واستقراره وعلى أرواح الناس وحرياتهم وحقهم في الأمن والطمأنينة، وأن ما قامت به الأجهزة الأمنية المغربية في مجال مكافحة التطرف العنيف وتفكيك الخلايا الإرهابية، خاصة المكتب المركزي للأبحاث القضائية، يجب الاعتراف به لكونه متعلقا من الناحية الحيوية بأمن واستقرار بلادنا وبحياة المواطنين".

وتعلن الرباط، من حين إلى آخر، تفكيك خلايا إرهابية، وتقول إن استراتيجية مكافحة الإرهاب نجحت في تفكيك مئتي خلية إرهابية منذ عام 2003، بمعدل خلية شهريا، حيث تم خلال السنوات الأخيرة تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية الخطيرة التي لها ارتباط بتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، كانت تخطط بالفعل إلى استهداف مواقع حساسة داخل المغرب.

وتشير المعلومات الأولية للبحث إلى أن "أمير" الخلية الإرهابية بطنجة (شمال) كان قد دخل في عدة اتصالات مع قياديين بارزين في تنظيم داعش بمنطقة الساحل وجنوب الصحراء، من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريعه الإرهابية، وضمان الإمدادات المحتملة بالسلاح وغيره من المعدات اللوجيستية الضرورية للعمليات الإرهابية.

وذكّر الشرقاوي بحجم التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، الساهرة على الأمن والاستقرار وحياة الأفراد والجماعات، من خلال اتخاذ تدابير آنية لمكافحة الإرهاب والتصدي للجماعات المتطرفة الداعية إلى العنف والكراهية، مشيرا إلى أن المغرب مهدد من الداخل والخارج، مما حتم على أجهزته الأمنية نهج أسلوب اليقظة والاستباق في الحصول على المعلومة واتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة.

وخلص بلاغ المكتب المركزي للأبحاث القضائية إلى أن تفكيك هذه الخلية الإرهابية يؤشر مرة أخرى على استمرار مخاطر التهديد الإرهابي من خلال سعي بعض التنظيمات المتطرفة لمحاولة ارتكاب عمليات تخريبية من شأنها المساس الخطير بالنظام العام، كما أنه يؤكد مدى جاهزية المصالح الأمنية المغربية للتصدي لهذه المخاطر والتهديدات بما يضمن المحافظة على أمن الوطن وصون سلامة المواطنات والمواطنين.

وترتكز الاستراتيجية الأمنية الوطنية للمملكة المغربية في مجال مكافحة التطرف العنيف والإرهاب على عدة آليات وعناصر، لاسيما التنسيق الدائم والمستمر بين مختلف الأجهزة الأمنية ومختلف المتدخلين وجمع المعلومات والعمل الاستباقي في مجال التعرف على الحيثيات والبيئة الحاضنة وكذلك المؤهلة للاستقطاب والتجنيد، وكلها عوامل ساهمت في تحقيق نتائج جد مهمة في التصدي للتطرف العنيف والجريمة الإرهابية.

ستيفان دي ميستورا مبعوثا جديدا للصحراء المغربية

الرباط - عينت الأمم المتحدة الأربعاء الدبلوماسي ستيفان دي ميستورا مبعوثا جديدا للصحراء المغربية، بعد عامين على شغور المنصب، حيث نال إجماع الأطراف المعنية بالملف.

ووصف المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك هذا التعيين بـ"مؤشر إيجابي"، مضيفا أن المسؤول الأممي الجديد سيتولى منصبه في الأول من نوفمبر المقبل، وسيكون مقر دي ميستورا الإيطالي – السويدي في بروكسل حيث يعيش، بحسب الأمم المتحدة.

وجاء هذا التعيين بعد أن تم رفض اثني عشر مرشحا منذ شغور المنصب في مايو 2019، بعدما تركه الألماني هورست كوهلر لدواع صحيّة، حيث أفاد دوجاريك أن سبب تأخر تعيين المبعوث لقرابة السنتين كان لصعوبة العثور على الشخص المناسب لتولي هذه المهمة.

وقال هشام معتضد الخبير في العلاقات الدولية إن "مبعوث الأمم المتحدة الجديد سيسعى لإحياء العملية السياسية انطلاقا من المعطيات الجديدة والمكتسبات الميدانية التي تضبط إيقاع المتغيرات التي تؤطر هذا الملف".

وأضاف أن "نجاح مهمة المبعوث الأممي الجديد رهين بمدى استعداد الجزائر والبوليساريو بتحمل مسؤولياتها كاملة والجلوس على طاولة المفاوضات بشكل جدي ومباشر".

وتعليقا على هذا التعيين أعلن وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن في بيان أن الولايات المتحدة ترحب بحرارة بتعيين دي ميستورا، مؤكدا أن بلاده ستدعم جهوده من أجل استئناف عملية سياسية.

ووافق المغرب على اسم دي ميستورا بمجرد تعيينه، حيث أكد عمر هلال سفير المملكة المغربية في الأمم المتحدة أنه يمكن للمبعوث الأممي الجديد أن يعول على تعاون المغرب ودعمه الثابت في تنفيذ مهمته لتيسير التوصل إلى تسوية لهذا النزاع الإقليمي، وفقا لقرارات مجلس الأمن منذ عام 2007، ولاسيما القرارات 2440 و2468 و2494 و2548، التي كرست مسلسل الموائد المستديرة مع الأطراف الأربعة المشاركة فيه ووفق المعايير المحددة.

ويرى رضا الفلاح أستاذ القانون الدولي أن المبعوث الجديد لا بد أن يستثمر رصيد القرارات الأممية الأخيرة لمجلس الأمن الدولي بشأن الصحراء المغربية منذ 2017 والتي تشدد على الواقعية والحلول التوفيقية والقابلة للتطبيق، وهو ما يفرض أن يتمركز النقاش على الحل السياسي والطرح الواقعي والإيجابي كبديل ومخرج يحقق السلم والأمن الإقليميين على المدى البعيد.

رضا الفلاح

على دي ميستورا استثمار القرارات بشأن الصحراء المغربية

وأوضح السفير المغربي عمر هلال أن "الرباط أكدت رسميا، خلال جلستي المائدة المستديرة السابقتين في جنيف بحضور الوزراء الجزائريين عبدالقادر مساهل ثم رمطان العمامرة، أن حل الخلاف حول الصحراء المغربية لن يكون إلا بالحكم الذاتي ولا شيء غير الحكم الذاتي، وذلك ضمن إطار السيادة المغربية ووحدة أراضيها".

وقال هلال إن "دي ميستورا يعد من الفاعلين المحوريين في جهود الأمم المتحدة للتسوية السلمية للنزاعات، وأن خبرته الدبلوماسية الدولية الطويلة واستقلاليته وحياده سوف تساعده كثيرا في الاضطلاع بطريقة هادئة وبناءة بمهمة تيسير العملية السياسية المتعلقة بهذا النزاع الإقليمي".

وخلص الفلاح في تصريح لـ"العرب" أنه "لا يمكن أن يتغاضى المبعوث الجديد عن التطورات المرتبطة بالاعترافات الدولية والمتتالية بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية، دون إغفال حجم وأهمية المشاركة السياسية للمواطنين في جهتي العيون الساقية الحمراء والداخلة ووادي الذهب في الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة بالمملكة المغربية مع ما يعنيه ذلك على مستوى الشرعية الديمقراطية ومسلسل التنمية الاقتصادية والبشرية بالصحراء المغربية".

محافظ البنك المركزي: دول صديقة ستساعد تونس ماليا في أزمتها

تونس - سارعت دول صديقة لتونس بمدّ يد المساعدة والتدخل لتوفير التمويل اللازم، بعد أن حذر البنك المركزي التونسي من تداعيات الوضع المالي المتدهور والشح الحاد في الموارد لتمويل موازنة الدولة لعام 2021 في ظل تخوف المقرضين الدوليين وغياب برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

وقال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي، إن عدة دول صديقة لتونس ستقف معها بالتأكيد في هذه الفترة المالية الصعبة، وذلك بعد يوم من إشارة البنك إلى أن هناك شحا في التمويل الخارجي.

ويأتي ذلك بعد أن حذر البنك في بيان من أن أي طلب له بالتدخل لسد عجز الميزانية سيرفع التضخم بشكل كبير وسيؤثر على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي وسيضعف قيمة الدينار التونسي.

وقال إن الوضع على هذا النحو "يستدعي تفعيل التعاون المالي الثنائي خلال الفترة المتبقية من السنة لتعبئة ما أمكن من الموارد الخارجية وذلك لتفادي التمويل النقدي في هذه الفترة لما يتضمّنه من تداعيات لا على مستوى التضخم فقط بل أيضا على الاحتياطي من العملة الأجنبية".

ولم يعلن العباسي عن أسماء الدول التي قد تساعد تونس، لكن يتوقع على نطاق واسع أنها دول خليجية أيدت تدخل الرئيس قيس سعيد في يوليو وعزله رئيس الوزراء وتجميد عمل البرلمان ولاحقا إلغاء أغلب بنود الدستور.

وأشار العباسي إلى أن سلطة الإشراف بصدد العمل على قانون المالية التكميلي، كما حققت تقدما بالنسبة لقانون المالية 2022، متطرقا إلى الفترة الصعبة التي مرت بها البلاد بسبب كوفيد – 19.

وتابع "نتمنى أن يتحسن الوضع المالي أكثر فأكثر خلال الفترة القادمة، وأن نجد التمويل اللازم لسنة 2022.. وأنا متأكد أن أصدقاء تونس بالخارج سيقفون إلى جانبها في هذه الفترة الصعبة".

وكشف العباسي عقب لقاء مع سعيد أنه سيجري التحاور مع صندوق النقد الدولي بشأن برامج وإصلاحات مقبولة في الفترة المقبلة.

وتعيش تونس أزمة مزدوجة، فبالإضافة إلى تعثر النمو الاقتصادي غير المسبوق وآثار الجائحة، تتخبط البلاد في أزمة سياسية ودستورية مع إعلان الرئيس قيس سعيد التدابير الاستثنائية في البلاد منذ أكثر من ثلاثة أشهر وعدم تشكيل حكومة جديدة حتى اليوم، رغم أنه كلف نجلاء بودن وهي شخصية غير معروفة الأسبوع الماضي بتشكيلها.

وتحتاج البلاد حتى نهاية العام إلى ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار لتغطية العجز في الميزانية بينما تعاني البلاد أسوأ أزمة مالية.

وخُصّص اللقاء للوقوف على الوضع الاقتصادي والمالي في تونس والإصلاحات الضرورية العاجلة التي يجب اتخاذها بالتوازي مع الإصلاحات السياسية لتحقيق التنمية، علاوة على التطرق لملفات أخرى تتعلق بالمالية العمومية والدين العمومي والجهود المبذولة من كل الأطراف لإعداد قانون المالية التكميلي لسنة 2021 وقانون المالية لسنة 2022.

> مروان العباسي لم يعلن عن أسماء الدول التي قد تساعد تونس لكن يتوقع على نطاق واسع أن تكون دولا خليجية

وبحث الطرفان التصوّرات الممكنة للخروج من الأزمة، لاسيّما في ظلّ وجود مؤشرات إيجابية حول بداية استئناف عدّة قطاعات اقتصادية لحركيتها الطبيعية، فضلا عن مناقشة علاقات تونس مع الهيئات الدولية المانحة في الفترة القادمة.

وهذا أول إعلان من مسؤول تونسي عن استئناف المفاوضات مع الصندوق التي بدأت هذا العام قبل أن تتوقف لاحقا بسبب الأزمة السياسية في شهر يوليو.

وشدد البنك "على أن تدهور المالية العمومية التي تعاني وضعية هشة علاوة على تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، من شأنه المساس باستدامة الدين العمومي إلى جانب التأثيرات السلبية لارتفاع مديونية القطاع العمومي تجاه القطاع البنكي خاصة على قدرته على تمويل المؤسسات الاقتصادية".

ويحذر خبراء محليون من أن عدم الحصول على تمويل خارجي في الفترة المقبلة يهدد بتخلف تونس عن تسديد ديونها الخارجية وبوصولها إلى الوضع الذي آل إليه لبنان.

وينتظر التونسيون تدخلا رئاسيا شخصيا مع زعماء الدول الصديقة مثلما حدث بعد مكالمات أجراها الرئيس قيس سعيد وتمكن في فترة قصيرة من توفير ما يكفي للقاح للملايين من التونسيين أكثر من مرة.

أزمات مالية متتالية

المركزي التونسي يحذر من انعكاسات انسداد آفاق التمويل على الاقتصاد
ص11